DOI:10.52113/uj05/024-17/1445-1455 ISSN : 2072-6317(P) - 2572-5440(O)

جامعة المثنى / كلية التربية للعلوم الانسانية
مجلة اوروك للعلوم الانسانية
موقع المجلة: www.muthuruk.mu.edu.iq

الانشطة الاقتصادية للبعثة الدبلوماسية العر اقية في بيروت 1943-1947

فرح علي حسين*

احمد ابراهيم محمد

جامعة المثنى/ كلية التربية للعلوم الانسانية

معلومات المقالة

تاريخ المقالة :

تاريخ الاستلام: 2023/10/23

تاريخ التعديل : 2023/11/01

قبول النشر: 2023/12/25

متوفر على النت: 2024/9/30

الكلمات المفتاحية :

حكومة الرغيف, بنك سوريا لبنان , الاتفاق النقدي 1944

الملخص

عنت الدراسة بتسليط الاضواء على الانشطة الاقتصادية للبعثة الدبلوماسية العراقية في بيروت 1943-1947 وكيف اسهمت في خلق منفعةً اقتصاديةً متبادلةً بين العراق ولبنان ولاسيما ان لبنان مرت أبان المدة 1943-1947 بظروفً اقتصاديةً عصيبةً وكانت بحاجة الى سوق لتصريف منتجاتها ولا سيما من المواد الغذائية وبرز العراق عبر الفرص التي وفرتها بعثتهُ الدبلوماسية بوصفه اكثر الدول العربية تناغماً اقتصادياً مع لبنان أبان مدة الدراسة .

©جميع الحقوق محفوظة لدى جامعة المثنى 2024

المقدمة:

اهتمت كتابات عديدة بدراسة تاريخ التمثيل الدبلوماسي في البلاد العربية وكان من تلك الدراسات ما يشار له بالبنان نظراً لما قدمه من حقائق تاريخية أغنت المكتبة التأريخية بمادة علمية وفيرة ونظراً لعدم دراسة الانشطة الاقتصادية للبعثة الدبلوماسية العراقية في لبنان 1943-1947 دراسة مستقلة انقدحت فكرة دراسة الموضوع ببحث مستقل حمل نفس العنوان في اعلاه واختير عام 1943 وهو العام الذي شهد اندلاع الازمة اللبنانية على اثر اعتقال رجالات الحكومة في لبنان من قبل السلطات الفرنسية مما ادى الى تدهور الاقتصاد اللبناني ولاسيما خلال الحرب العالمية الثانية وبات الاقتصاد اللبناني مسؤولا عن تلبية احتياجات الحلفاء وينتهي بعام 1947 اذ شهد اتمام جلاء الجيوش الاجنبية عن لبنان واقامة الاحتفالات والزيارات المتبادلة بين العراق ولبنان توثيقا للروابط بين البلدين مما انعكس على تبلور صيغة جديدة للتقارب الاقتصادي بين البلدين وتالف البحث من هذه المقدمة وتمهيد ومحورين كان المحور الاول بعنوان الانشطة الاقتصادية للبعثة الدبلوماسية العراقية في بيروت 1943-1945 والمحور الثاني الانشطة الاقتصادية للبعثة الدبلوماسية العراقية في بيروت 1946-1947 واعتمدت الدراسة على عديد من وثائق البلاط الملكي غير المنشورة ومنها الملفتان المرقمتان (4808/311)(4809/311) واستندت الدراسة على المذكرات السياسية منها مذكرات سامي الصلح ومذكرات خالد العظم وحقائق لبنانية لبشارة الخوري

*الناشر الرئيسي : E-mail : frohaa919@gmail.com

فضلا عن الرسائل والاطاريح الجامعية التي افادت الدراسة بما فيها من معلومات قيمة ويأتي في مقدمتها رسالة رئام صاحب علي الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية في لبنان 1943-1958 و محمد رجائي ريان قضية استقلال لبنان 1943-1946 وموقف بريطانيا منها .

تمهيد

يرجع تاريخ التمثيل الدبلوماسي العراقي في بيروت الى عام 1943 ؛ اذ اعترفت الحكومة العراقية بلبنان كدولة مستقلة ففي 10 تشرين الاول 1943 عقد مجلس الوزراء العراقي اجتماعا قرر فيه الاعتراف بالحكومة اللبنانية برئاسة بشارة الخوري وخول المجلس وزير الخارجية العراقي زيادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين ورفع درجة التمثيل الدبلوماسي بينهما من قنصلية عامة الى مفوضية وكان تحسين قدري قنصلا عاماً في بيروت في تموز1939 حتى ايار 1941 ومثل جميع القناصل العراقيين, وفي 27 كانون الثاني 1944 قدم اوراق اعتماده بوصفه وزيراً مفوضاً في كل من سوريا ولبنان , وانشأت مفوضية لبنانية في بغداد في 17 تشرين الاول 1946 وعين كاظم الصلح وزيراً مفوضاً من الدرجة الرابعة ومندوباً فوق العادة ونقل يوسف قمر سكرتير المفوضية الثالث في القاهرة الى بغداد ببدل اغتراب 100% وبذلك اتسق التبادل الدبلوماسي بين البلدين.

المحور الاول : الانشطة الاقتصادية للبعثة الدبلوماسية العراقية في بيروت 1943-1945

ظلت لبنان نقطة انطلاق لعمليات الحلفاء ومصدرا مهماً للسلع الزراعية ومركزاً لتصنيع المواد الضرورية في الحرب وبات الاقتصاد اللبناني مسؤولا عن تلبية احتياج قوات الحلفاء من غذاء وعتاد حربي(Nick,2015,P1), بعد ان كان مسؤولا فقط عن تلبية حاجة السوق اللبناني للسلع الاستهلاكية والانتاجية[1*] , واثر ذلك ركزت الصناعة اللبنانية على توفير احتياجات السوق اللبناني من السلع الاستهلاكية دون الانتاجية بالنظر لازدياد الطلب على النوع الاول من السلع مما حقق للصناعيين في لبنان ارباحا وفيرة وزاد من احتياطي العملات الصعبة لديهم بيد ان تلك الفائدة انحصرت لدى اصحاب رؤوس الاموال لا السلطة(رئام,2018,ص132), وهنا يطفو على سطح البحث تساؤلا ضروري هل استطاعت عجلة الصناعة في لبنان من تغطية احتياجات السوق وفق الظروف الجديدة للحرب ؟ لقد ارتفع عدد المعامل في لبنان باضطراد أذ لم يكن في لبنان قبل الحرب الى(200) معملا[2*], لكن تلك الزيادة التي فاقت الخمسة اضعاف لم تغطي حاجة السوق الجديدة مما ولد ازمات اقتصادية جمة ابرزها ازمة الغلاء في المعيشة وانخفاض القدرة التموينية وضعف القيمة الشرائية للعملة اللبنانية[3*], بالمقابل عمدت شركة الريجي التي امتلكت امتياز التبغ والتنباك في لبنان الى زيادة اسعارها مرتين في اقل من عام واحد وحذت شركة الترام حذو شركة الريجي مما ولد حركات احتجاجية شعبية قادتها الاحزاب[1] , وباتت الحكومة اللبنانية[4*],عاجزة عن احتواء الازمات الاقتصادية ولم يكن امامها الا ان اصدرت مراسيم تعسفية _ تزامنا مع تعطيل الدستور وغياب المجلس النيابي _حلت بموجبها الاحزاب والمنظمات وذلك في 1 اذار 1942 فواجهت الحكومة في لبنان انتقادا حادا من لدن الرأي العام اللبناني ؛ لأنه حملها مسؤولية تردي الاوضاع الاقتصادية في البلاد فقدمت الاخيرة استقالتها في 27 تموز 1942 لتتألف حكومة جديدة بعد اربعة ايام من استقالة الحكومة السابقة(عبدالرحمن,1998,ص48), برئاسة سامي الصلح وعرفت حكومته باسم حكومة الرغيف وكان من اولى اولوياته في برنامجه الحكومي القضاء على سياسة الاحتكار التي مارسها اصحاب رؤوس الاموال في لبنان[5*], وحاول حكومته الاستعانة بسوريا لسد حاجة النقص في القمح الا ان الاخيرة اغلقت حدودها ورفضت تصدير القمح للبنان واحتكرته لتغطية استهلاكها المحلي؛ اذ كانت تمر بالظروف الاقتصادية نفسها التي تمر بها لبنان[6*],ولا نغفل ان المرافئ اللبنانية كانت مغلقة ومستغلة من لدن الاساطيل البحرية للحلفاء بمعنى ان سوريا

DOI:10.52113/uj05/024-17/1445-1455

ادركت احتمالية ذهاب القمح المصدر الى اللبنانيين لصالح جيوش الحلفاء وعدم استفادة اللبنانيين منه ويبدو ان الحكومة السورية علمت من مصادرها ان ازمة القمح في لبنان لم تكن حقيقية بل كانت نتيجة لاحتكار التجار اللبنانيين للقمح وبيعه بأسعار باهظة وعجز الحكومة اللبنانية عن مكافحة الامر, وعلى الاغلب فان الحكومة العراقية غضت النظر عن الازمة اللبنانية للأسباب نفسها(سامي,1960,ص72؛ماجد,2021,ص55-56) , واتضح ذلك جليا من خلال صمت تقارير وزارة الخارجية العراقية عن مناقشة ذلك الموضوع ونلحظ ان المفوضية العراقية في لبنان لم تتدخل في الازمة الاقتصادية ولم تعرض مساعدة معينة للحد منها, يبدو ان العامل السياسي كان حاضرا في ذلك الوقت اذ لم تبتغي الحكومة العراقية انجاح مهمة نظيرتها اللبنانية آنذاك في التغلب على الازمات الاقتصادية التي واجهتها .

استطاع سامي الصلح ان يحقق قفزات اقتصادية في لبنان اذ تمكن من الحد من مشكلة البلاد الاقتصادية الاساسية بتضييق الخناق على المحتكرين للمواد الغذائية(محمد ,المصدر السابق,ص379) كما استطاع تأمين الاعاشة للفقراء علماً ان فترة توليه رئاسة الحكومة التي استمرت من 27 تموز 1942 الى 18 اذار 1943, كانت من اصعب الفترات بسبب ظروف الحرب العالمية الثانية[7*] .

شجعت حكومة رياض الصلح منذ تسنمها الرئاسة على زيادة التبادل التجاري بين لبنان والامم المتحدة وبلدان المشرق العربي لان زيادة التبادل التجاري ينعكس بالإيجابي على زيادة الدخل القومي في البلاد مما ينعش سياستها الاقتصادية ولا سيما ان لبنان سارت على سياسة الاقتصاد الحر[8*] , وعطفا على ذلك كانت اولى العقبات التي واجهها رياض الصلح في مسألة انعاش الاقتصاد اللبناني هي انخفاض الصادرات اللبنانية من المواد الاولية فالاقتصاد اللبناني اعتمد منذ زمن طويل على تصدير المواد الاولية (سلع انتاجية) واستيراد المنتجات التي تدخل في صميم حياة المواطن اللبناني (السلع الاستهلاكية) وكما اسلفنا سابقا ان الحرب العالمية الثانية اثرت على هذه المنظومة الاقتصادية واجبرت الصناع اللبنانيين على التوقف عن انتاج المواد الاولية وبالتالي لم تجد لبنان ما تصدره لمبادلته بسلع استهلاكية وبقيت معتمدة طوال فترة الحرب على الانتاج المحلي لتغطية حاجة المستهلك ولم يكن ذلك الانتاج قادرا على تغطية تلك الحاجة لذا انصرفت الحكومتان اللبنانية والسورية للتنسيق فيما بينها واسفرت تلك العملية عن فتح باب المفاوضات مع الحكومة السورية للاتفاق على ادارة المصالح المشتركة باعتبار ان الوحدة الكمركية قائمة بين البلدين وتوالت المباحثات في شتورا ونجحت نجاحا تاما ووقعت الحكومتان على اتفاق في 1 تشرين الاول 1943 [9*],وقد ظلت الحكومتان اللبنانية والسورية تطالب السلطات الفرنسية بتسلم المصالح المشتركة التي تسيطر عليها المندوبية العامة الفرنسية [10*],الا ان الجانبين اللبناني والسوري وجدا ما تنازلت عنه فرنسا من مصالح اقتصادية لصالحها لم يكن في اطار المأمول(المصدر السابق,ص11),ونظراً للظروف السياسية التي تبعت اعتقال بشارة الخوري وما واجهته فرنسا من ردة فعل عنيفة ولا سيما من بريطانيا والعراق سعت الحكومتان اللبنانية والسورية لاستغلال تلك الفرصة وواظبتا بالضغط على فرنسا لإجبارها على التنازل عن جميع المصالح المشتركة ونظرا لذلك اجتمعت الاطراف في دمشق ووقعوا اتفاقا بتاريخ 22 كانون الاول 1943 وبحضور الجنرال كاترو وعدت فيه فرنسا بالتنازل عن جميع المصالح المشتركة اعتبارا من 1 كانون الثاني1944[11*] واسهم ذلك التنازل في خلق ظروفا اقتصادية مناسبة للبنان للنهوض بواقعها الاقتصادي المتذبذب ولا سيما ان تلك الامور كانت قد اثقلت الموازنة العامة بنفقات اضافية لصالح فرنسا بلغت ثلث الموازنة العامة لعام 1944 وعدت ذلك الاجراء محاولة لنهوض سريع بالاقتصاد اللبناني[12*], ولا سيما ان مهمة اعادة احياء الصناعات الانتاجية يتطلب استقرارا سياسيا وجهوداً اقتصاديةً مضنيةً ويكون اثرها مستقبليا لا انياً وعلى اية حال فان هدف

DOI:10.52113/uj05/024-17/1445-1455

الحكومتان اللبنانية السورية(بشارة,1960, ص 304),انحسر في تحقيق شراكة اقتصادية يتمخض عنها ادارة المؤسسات انفة الذكر(عبداللطيف,1959,ص 113) , وصدر مرسوما بذلك الشأن في 2 كانون الثاني 1944ورضخت فرنسا لذلك المرسوم وبدات عملية التسليم والاستلام وفي مدة لا تتجاوز بضعة اشهر انتقلت معظم المصالح المشتركة من ايدي الفرنسيين الى نظرائهم اللبنانيين والسوريين[*13].

وقعت كل من فرنسا وبريطانيا في 25 كانون الثاني 1944 اتفاقا نقديا فرضته عليهما مستجدات السياسة النقدية في العالم والتي على اثرها ضعفت قيمة الفرنك الفرنسي السوقية مقارنة بنظيره الاسترليني وجاء ذلك الاتفاق لتعديل قيمة الفرنك الفرنسي بالنسبة الى الاسترليني [*14] ,ودعت كل من فرنسا وبريطانيا الحكومتان السورية واللبنانية للانخراط في ذلك الاتفاق الذي بموجبه اصبح مكتب القطع مستقلا تديره لجنة مؤلفة من ثلاثة اعضاء وممثل عن الحكومة اللبنانية والسورية وكانت مهمة تلك اللجنة اعداد النصوص التي تنظم مراقبة القطع الأجنبي في لبنان وسوريا بصورة تنطبق مع القواعد العامة السارية ضمن كتلة الفرنك _التي وضعت لمراقبة القطع الاجنبي _ومع مصالح التجارة اللبنانية السورية[*15].

وقعت اتفاقية في19 نيسان 1944 وقعها ممثلون عن الحكومة اللبنانية والسورية والفرنسية وعن بنك سوريا ولبنان(وائل,2015,ص44) , تقضي بنقل النقود الاجنبية المتوفرة في مكتب القطع الى بنك سوريا ولبنان حتى يستفيد منها ذلك البنك في تغطية النقود الورقية المتداولة ؛ فأصبحت قيمة الليرة اللبنانية-السورية بالنسبة للفرنك الفرنسي (22.65) فرنكاً لليرة الواحدة بدلاً من (20) فرنك مما ادى الى ان تحدد قيمة الليرة اللبنانية -السورية بالنسبة للإسترليني بواقع (883) قرشاً لبنانياً-سورياً للجنيه الاسترليني وان تكون قيمة الجنيه الاسترليني بالنسبة للفرنك الفرنسي (200) فرنك(ivy wang,2019,p 2).

المحور الثاني : الانشطة الاقتصادية للبعثة الدبلوماسية العراقية في بيروت 1946-1947

اصيب الاقتصاد اللبناني اثر الحرب العالمية الثانية 1939-1945بمقتلً اذ تدهورت فيها الاوضاع الاقتصادية وحدث ذلك نتيجة" لتفاقم الثروات لدى فئة تجارية في البلاد وتلك النخبة كانت قد انتفعت من ظروف الحرب العالمية الثانية على حساب فئات" اجتماعية اخرى اذ انشغلت تلك الفئة في تكديس الاغذية والمنتجات التي ترتبط بقوت اللبنانيين اليومي حتى تنفد من السوق اللبناني وبادر هؤلاء ببيعها بأثمان باهظة وذلك الامر انعكس على قوة العملة اللبنانية ,وانخفضت قدرتها الشرائية بمعنى ان ارتفاع قدر تلك الفئة الاقتصادية على حساب نظيراتها في لبنان اسفر عن حالة تصدع اجتماعي وباتت الفئات المسحوقة في لبنان تنظر الى تلك الفئة الاقتصادية نظرة حقد وانتقام(Michael,2000,P21).

راقبت المفوضية العراقية في بيروت التبادل التجاري في السوق اللبنانية وقدمت بذلك تقاريرا دورية عن الحالة الاقتصادية فيه ومن اللافت للنظر ان تقريرا ارسل من المفوضية وصفت فيه حال السوق اللبنانية لشهري كانون الثاني وشباط 1945 وجاء فيه تأشيرا واضحا عن حالة الاستقرار في اسعار البضائع على الرغم من الاشاعات التي تصدر في السوق لغرض ارباك اسعار البضائع والمواد الغذائية "فبينت ان اسعار الحبوب والمواد الغذائية تكاد تكون ثابتة لا تتغير وربما طرأت عليها في بعض الاحيان حركة صغيرة , نتيجة الاخبار التي تنتشر بين الناس عن جودة الموسم القادم" وأشرت في التقرير نفسه على حالة التوجس التي اصابت المستهلك اللبناني نتيجة للأخبار الواردة من اوروبا وحالة "المجاعة" التي سادت فيها مما دفع اللبنانيون الى ادخار بعض المواد الغذائية تحسبا لظروف اقتصادية مشابهة واكدت المفوضية ان سوق الحبوب(رئام ,مصدر سابق,ص113), في لبنان شهد انتعاشا ادى الى تصدير بعض المنتجات مثل "العدس {والباقلاء }(د.ك.و,4808/311,و26) والحمص" الى

DOI:10.52113/uj05/024-17/1445-1455

فرنسا وشهدت السوق اللبنانية استيراد عديدا من المواد الاولية ولا سيما الجلود من بورما والهند مما اثر في انخفاض اسعارها بنسبة (10%) وذلك فسح المجال امام الحكومة اللبنانية لتصديرها الى اوروبا لوفرتها في لبنان(د.ك.و,4808/311و 26).

اشرت المفوضية على حالة الركود التي عمت تجارة بيع الاقمشة والملابس لان المستهلك اللبناني ونتيجة لطبيعة الطقس في شهري كانون الثاني وشباط اعتاد على ان يمتنع عن شراء الملابس والاقمشة في هذين الشهرين , وزاد من ذلك ان الحكومة اللبنانية فسحت المجال امام العديد من التجار اللبنانيين لاستيراد ذلك النوع من البضائع ومنحتهم اجازات استيراد لتحقيق ذلك الغرض ؛ فأرجأ كثيرا من تجار المفرد شراء الاقمشة والملابس من نظرائهم تجار الجملة ؛ لانهم ادركوا ان فتح باب الاستيراد يسهم في زيادة المتوفر في السوق من تلك البضائع وبالتالي خفض اسعاره مما ينذر بخسائر محتملة في حال شرائهم للبضائع الموجودة في السوق اللبنانية وعدم تريثهم في ذلك ناهيك عن جودة البضائع المستوردة المتوقع دخولها للسوق اللبنانية مقارنة بالمتوفرة في السوق(د.ك.و,4808/311و26) .

شهد سوق العملة والذهب في لبنان استقرارا ملحوظا ويبدو ان ذلك كان بفضل سياسة الحكومة اللبنانية في ربط السوق اللبنانية بالجنيه الاسترليني لكن المفوضية العراقية في بيروت نقلت حالة الارباك التي شهدت بيروت بعد الاشاعات التي وردت عن افلاس مصرف (صيدا) بعد عجزه عن دفع الارباح للمدخرين فيه نتيجة لقيامه "بأعمال تجارية ومقاولات كبيرة اوصلته الى هذه النتيجة" وكان ذلك المصرف من المصارف التي تحظى بثقة المواطن اللبناني اذ كان اغلب اللبنانيين يدخرون اموالهم فيه لأنه قدم لهم ارباحا تصل الى (10%) من مبلغ الادخار مقارنة بالمصارف الاخرى التي لا تتجاوز نسبة ارباحها (2%) . ومن اللافت للنظر ان نشاط المفوضية العراقية في بيروت اقتصر في المدة من 1945-1946 على متابعة حالة السوق اللبناني الاقتصادية ولم تتدخل في التأثير فيه علما ان حالته لم تشهد تغييرا جذريا في المدة اعلاه ؛ لذا لم تشتمل تقارير المفوضية العراقية في بيروت على جديدا في ذلك الصدد .

اسهمت حالة التردد التي رافقت المستهلك والتاجر اللبناني على حد سواء وعدم رغبة كل طرف منهما في المغامرة الشرائية في ازدياد نسبة البطالة في البلاد(د.ك.و,4809/311و 27) ,لان سوق العمل باتت لا تتسع لأعداد العاملين قبل الحرب مما ادى الى تسريح الكثير منهم وهؤلاء تحولوا الى شريحة غير فعالة اثرت على نسبة الفقر في البلاد ومما زاد الطين بلة فتح السوق اللبنانية امام المنتجات الاجنبية فأضحت البضائع اللبنانية عاجزة على مجاراة نظيرتها الاجنبية لان الاولى لم تكن على مستوى التطور الصناعي الذي تمتعت به الاخيرة, ولم تسهم عملية جلاء الجيش الفرنسي من لبنان في 31 كانون الاول 1946 في انعاش السوق اللبنانية نظرا لحالة التدهور السياسي التي اسفرت عن عودة التدخل الاجنبي في البلاد وتسرب رؤوس الاموال الاجنبية الى المصارف وشركات التأمين اللبنانية وتحكمها بتلك المؤسسات النقدية المهمة وذلك ما اهتمت به المفوضية العراقية في بيروت وحذرت الحكومة العراقية في تقرير سري من مغبة عدم الاكتراث للتغلغل المالي الاجنبي في لبنان لأنه بوابة للتحكم في الشأن الاقتصادي مستقبلا , بالمقابل شهد عام 1947 التقارب الاقتصادي اللبناني مع سوريا مما اثار حفيظة الحكومة العراقية وأوصت بعثتها الدبلوماسية في بيروت على متابعة تطورات ذلك التقارب ولا سيما ان الحكومة اللبنانية والسورية مددت اتفاق شتورا الاول وملاحقه المتعلقة بالمصالح المشتركة بتاريخ 28 كانون الاول 1947ولمدة ثلاثة اشهر بدأت بتاريخ 1 كانون الثاني 1948 حتى 1 نيسان من العام نفسه وذلك ما سنناقشهُ في المبحث الاخر(د.ك.و,4809/311و52).

نستنتج مما سبق :

1-ان الظروف الاقتصادية الصعبة التي احاطت بالعالم العربي عموماً ابان الحرب العالمية الثانية 1939-1945 القت بظلالها

DOI:10.52113/uj05/024-17/1445-1455

على حالة العراق الاقتصادية وبالتالي لم نلحظ نشاطاً كبيراً للمفوضية العراقية في بيروت اسفرت عنه اتفاقيات اقتصادية بعيدة المدى ابان مدة البحث لان التأثير الاقتصادي للحرب العالمية الثانية كان لا يزال قائماً ووقعه مستمراً .

2-استغل العراق حاجة لبنان الاقتصادية لتحقيق مارب السياسية في ترجيح كفة بشارة الخوري بوصفه رئيسا للدولة بدلاً عن مرشح الفرنسيين الفرد نقاش الذي كان مرفوضاً من لدن الجانب العراقي بمعنى ان حاجة لبنان الاقتصادية للمساعدات العراقية كانت بوابةً استغلها العراق لفرض قناعاته السياسية في لبنان .

3-استفادت الحكومة العراقية من التقارب الاقتصادي مع لبنان اذ وفرت ما احتاجه السوق العراقي من محاصيل غذائية شحيحة وبأسعار مناسبة .

الاحالات والمصطلحات الواردة في البحث:

*1) السلع الاستهلاكية عبارة عن المواد او المنتجات التي يقوم المستهلك بشرائها للاستخدام المباشر ,و المستهلك هو الشخص الذي يشعر او يتعرف على وجود حاجة غير مشبعة ويقوم بشراء المنتج ويتخلص منه بعد الاستهلاك وذلك خلال المراحل المتعاقبة لعملية الاستهلاك(مرحلة ما قبل الشراء ومن ثم قرار الشراء ومرحلة ما بعد الشراء),مثل السيارات والمفروشات والمواد الغذائية ,اما السلع الانتاجية هي المواد الخام او الطبيعية التي يتم من خلالها تصنيع السلع الانتاجية المختلفة وهي جزء لا يتجزأ من السلع الاستهلاكية , كما انها تتخذ مراحل انتاجية عدة لتصبح جاهزة للاستخدام, مثل الخيوط و المواد الاولية لتجهيز المواد الغذائية . للتفاصيل ينظر : رانية المجني ونريمان عمار, سلوك المستهلك (الجمهورية العربية السورية: منشورات الجامعة الافتراضية السورية ,2020) , ص 2.

*2) بلغت المعامل في لبنان عام 1945 (1030) معملا. للتفاصيل ينظر : المصدر نفسه , ص 119 .

*3) عندما كانت سوريا ولبنان تحت حكم الامبراطورية العثمانية كانت العملة المتداولة هي الجنيه العثماني تم اصدار النقود الورقية من قبل البنك العثماني الامبراطوري وكان مساهموه بريطانيين وفرنسيين منذ عام 1846,وبعد انتهاء الحكم العثماني للبنان رسميا في 6 تشرين الاول 1918 عندما هبطت فرقة المشرق الفرنسية البحرية في بيروت وتعايش الفرنسيون مع القوات البريطانية تم استبدال الجنيه العثماني بعملة مصرية تعتمد على الجنيه الاسترليني (تم اصدار العملة الورقية المصرية من قبل البنك الاهلي المصري التابع لبريطانيا في المقام الاول) كعملة قانونية في الولايات الواقعة تحت الانتداب الفرنسي والبريطاني المشترك ,وبعد الاتفاق الانجلو فرنسي في ايلول 1919 جاءت رغبة الفرنسيين بعدما حلوا محل القوات البريطانية في استبدال الجنيه البريطاني بعملة مرتبطة بالفرنك الفرنسي , وفي عهد الانتداب الفرنسي ,سارع الفرنسيون الى جعل الليرة اللبنانية السورية التي اصدرها (بنك سوريا لبنان)عام 1920 العملة الرئيسية للبنان وسوريا(كانت كل ليرة تساوي(20)فرنك فرنسي,وفي نيسان1920 اصدر البنك السوري اللبناني مليون ليرة وقسمت الليرة الى فئات نقدية من غرش واحد,وخمسة غروش,وعشرة غروش,وخمسة وعشرين غرشا,وخمسون غرشا,ومائة غرش) وارتبطت تلك العملة بالفرنك الفرنسي. للتفاصيل ينظر :جاسم محمد خضير الجبوري,مجلس النواب اللبناني 1943-1975,اطروحة دكتوراه,(جامعة الموصل:كلية الاداب ,2006),ص 374 ؛ عبد الرحمن البيطار , تطور الوحدة السورية اللبنانية من نشوب الحرب العالمية الثانية الى ما بعد الاستقلال 1939-9050 , (دمشق : منشورات اتحاد كتاب العرب , 1998) , , ص 111؛

Joseph Oughourlian,Une monnaie,un Etat,histoirede la monnaie libanaise (france;Toulouse,1983),p257-258 .

*4) ادارة حصر التبغ والتنباك اللبنانية وتعرف اختصارا" باسم الريجي , هي مؤسسة عامة تخضع لادارة وزارة المالية اللبنانية , تقوم هذه المؤسسة بادارة كل ما يتعلق بالتبغ وتنحصر فيها تجارة الدخان الوطني والاجنبي , انشئت هذه الادارة عام 1935, ان قانون الحصرية اللبناني يحد من حرية الفرد في زرع التبوغ ونقلها وتصنيعها وتصديرها وبيعها واستهلاكها . للتفاصيل ينظر :

Churchill Charles , The City of Beirut A Socio-Economic Survey , (Beirut: Dar El-Kitab , 1954) .

*5) كانت الحكومة برئاسة احمد الداعوق على اثر المرسوم الجمهوري الذي اصدره الفرد نقاش اعلن فيه احمد الداعوق رئيسا للوزراء ووزيرا للمالية في 1 كانون الاول 1941 وضمت وزارته (فيليب بولس نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير العدل,احمد الحسيني وزير الداخلية,حميد فرنجيه وزير الخارجية,امين السعد وزير الاشغال العامة,رامز سركيس وزير التربية,واصف عزالدين وزير التموين,احمد الاسعد وزير الزراعة والبريد

DOI:10.52113/uj05/024-17/1445-1455

والبرق,حكمت جنبلاط وزير الصحة والدفاع الوطني,والفرد سكاف وزير التجارة والصناعة), لاقت الحكومة صعوبات ادارية بشان الاقتصاد اللبناني وازمة الاعاشة والغلاء الفادح بالاسعار,لم يستطع الداعوق معالجة الازمة وبدات المجاعة تفتك بالشعب اللبناني نتيجة نقص القمح فلم يكن امام الحكومة الا الاستقالة في 25 تموز 1942 .للتفاصيل ينظر محمد جابر العبودي , احمد الداعوق نشاطه الاقتصادي ودوره السياسي في لبنان 1927-1960 , (مجلة),(مركز دراسات الكوفة),العدد السادس والستون, المجلد الاول,2022,ص 382.

[6]*) تحولت الازمة في لبنان من ازمة اعاشة الى ازمة وزارية , اذ باتت الاستقالات الوزارية تأتي الواحدة تلو الاخرى , فبعد اتهام وزير التموين السابق واصف عز الدين المالك لمطحنة حبوب القمح في طرابلس الذي يتم توزيعه في الشمال , الذي اثار شبهة بشان تصرف عمال المطحنة ذاتها باستغلال المواطنين واحتكارهم للطحين , فبعد اتهامه بالتلاعب وخلق الازمة عند الشعب اللبناني , اخذ قرارا" في 8 نيسان 1942 الى تقديم استقالته من الحكومة , فوافق رئيس الجمهورية وعهد الى الفريد سكاف وزير التجارة والصناعة , بعد ذلك توالت الاستقالات اذ قدم وزير الداخلية احمد الحسني استقالته في 1 ايار 1942 , فوافق رئيس الجمهورية وكلف فيليب بولس وزير العدلية ادارة وزارة الداخلية وكالة . للتفاصيل ينظر : كمال سليمان الصليبي , تاريخ لبنان الحديث , ط7 , (بيروت : دار النهار للنشر , 1991) . ص 233 .

[7]*) شهد العراق خلال الحرب العالمية الثانية(1939-1945)مشاكل التموين وكان لسيطرة اليهود على الوظائف الادارية في القطاعات الاقتصادية مثل قطاعات سكك الحديد ودوائر ميناء البصرة ,اما بالنسبة للتجارة شكل اليهود دورا سلبيا زاد في تعقيد مشاكل التموين ,اذ تعاون اليهود مع بريطانيا في سبيل الاستئثار بتجارة الاستيرادات من خلال سيطرة الموظفين البريطانيين على مديرية المستوردات العامة التي كانت تمنح اجازات الاستيراد للتجار اليهود,ففسحوا لهم المجال بالسيطرة على التجارة والتلاعب بالأسعار نتيجة لذلك ارتفعت اسعار مختلف المواد الغذائية والمواد الانشائية على اثر انقطاع استيراد الحديد من اوروبا ,اما الاقمشة شهدت ارتفاعا فاحشا في الاسعار فاضطر الناس الى ارتداء مادة الجنفاص(الكواني), وعاني الشعب من مسالة خطيرة اخرى هي ازمة الخبز وكيفية الحصول عليه ؛ لذل كان لمشكلة التموين اثارا على عدم الاستقرار لسياسي وحصول تذمر شعبي .للتفاصيل ينظر: جعفر عباس حميدي, التطورات السياسية في العراق 1914-1968,(سوريا:دار ومكتبة عدنان للطباعة والنشر والتوزيع,2015), ص181.

[8]*) عزم سامي الصلح على جعل التجار يدفعون ضريبة على ارباح الحرب الاستثنائية ,وقد اعترض التجار على ذلك لان الضريبة على ارباح الحرب تصبح ضريبتين مع الضريبة على الدخل التي سددت ومن غير المقبول ان يكون القانون ذا مفعول رجعي (كان قد مضت اعوام ثلاثة على اندلاع الحرب), ومن جهة اخرى من المستحيل معرفة ارباح التجار في الحرب على اعتبار ان مسك دفاترهم غير مضبوطا,ونتيجة لتدهور علاقة سامي الصلح بالتجار قرر فتح تحقيق لمعرفة الارباح على ان تؤخذ المعلومات من مصلحة النقد ومراقبة النقد والكمرك والمصارف على اثر ذلك تبين ان زهاء عشرين تاجرا ارتفعت ارباحهم خلال سنة ونصف عن مائة مليون ليرة,وكان على الخزينة تبعا لنسبة الضريبة المئوية خمسين بالمئة ان تجني نحو خمسين مليون ليرة في السنة . للتفاصيل ينظر : سامي الصلح, مذكرات سامي بك الصلح (صفحات مجيدة في تاريخ لبنان1890-1960),(بيروت:منشورات مكتبة الفكر العربي ,1960),ص 65.

[9]*) هو اقتصاد بدون تدخل او تنظيم حكومي في السوق الحرة البحتة يصل المشترون والبائعون الى الاسعار بناءً على العرض والطلب فقط على ذلك النحو يتنافس المشترون والبائعون مع بعضهم البعض وبين بعضهم البعض لدفع اقل سعر للمشترين او الحصول على اعلى سعر للبائعين , تتميز الاسواق الحرة بترتيبات تلقائية ولا مركزية يتخذ الافراد من خلالها القرارات الاقتصادية بناء" على قواعده السياسية والقانونية , والسمة الرئيسية للسوق الحرة هي عدم وجود معاملات قسرية او شروط على المعاملات ,بمعنى ان اي نشاط اقتصادي طوعي طالما انه لا يخضع لسيطرة السلطات المركزية القسرية. للتفاصيل ينظر :

Brian Barnier,Free Market Definition,Impact on the Economy,2022.

[10]*) ورد في مذكرات خالد العظم ان الاتفاق الذي اعتمد في اتفاقية شتورا لم يكن هو التاريخ الفعلي لتلك الاتفاقية فبحسب رواية خالد العظم ان الاتفاقية لم تؤرخ بتاريخ محدد للتوقيع واشار خالد العظم هل ان عدم ذكر التاريخ اهمالا من الموقعين ام قصدا, ولاتمام تلك الاتفاقية ووضع تاريخ محدد لها قام الجانب السوري بوضع تاريخ 1 تشرين الاول 1943 لاتمام كل مايتعلق بتلك الاتفاقية ولا سيما ان فيها مددا محددة ينبغي انجاز الاعمال فيها. للتفاصيل ينظر : خالد العظم , مذكرات خالد العظم , ج3 , (بيروت : الدار المتحدة للنشر , 1972) , ص 10.

DOI:10.52113/uj05/024-17/1445-1455

*11) بعد ان تبادل ممثلي الحكومة اللبنانية وهم رياض الصلح وسليم تقلا وممثلي الحكومة السورية وهم سعد الله الجابري وجميل مردم اوراق اعتمادهم ودرسوا مختلف المسائل المتعلقة بالمصالح المشتركة بين البلدين اتفقوا على تحديد المصالح المشتركة , تتناول المصالح المشتركة بين سوريا ولبنان جميع هذه المصالح التي كانت تدار من قبل المندوبية العامة لفرنسا في الشرق وتشمل مصالح الكمارك ومراقبة الشركات ذوات الامتياز ومصلحة حماية الملكية الصناعية والتجارية والفنية والادبية والموسيقية ومصلحة الاشغال العامة وادارة البرق والبريد ودار الاثار والامن العام , ويتول ادارة المصالح المشتركة مجلس يسمى المجلس الاعلى للمصالح المشتركة مكون من ثلاثة ممثلين لكل دولة ويزاول عمله ستة اشهر من السنة في دمشق وستة اشهر في بيروت , وصلاحية المجلس الاعلى في اعداد التشريع اللازم لكل من تلك المصالح وتحديد موازنة هذه المصالح واعداد مشاريع الاتفاقات التجارية والاقتصادية الدولية وعرضها على الحكومتين لاقرارها. للتفاصيل ينظر : المصدر نفسه , ص 11.

*12) اشار بشارة الخوري في مذكراته قائلا "اخذنا نطالب بتسلم المصالح المشتركة التي تسيطر عليها المندوبية سيطرة تامة وكلما طلبنا منها التنازل عنها امتنعت عن ذلك متذرعة بموجباتها الدولية وبعد الاخذ والرد لانت وسلمتنا مصالح تافهة الشان كمصلحة البارود ومصلحة جوازات السفر "وايقنت السلطات الفرنسية ان المطالبة بالمرة الثانية ستكون اعنف ولا تقتنع الحكومتين اللبنانية والسورية بالشيء اليسير لذا طلب المسيو هيللو من بشارة الخوري ورياض الصلح الاجتماع في شتورا بحضور جميل مردم لتبادل الاراء في تسلم الصلاحيات وكان ذلك في النصف الثاني من تشرين الاول كانت مطالب الحكومتين في ذلك الاتفاق لطيفة وشديدة في ان واحد فطلب هيللو ان تمهله الحكومتان ايام ريثما يسافر الى الجزائر لاستشارة رئيس الحكومة الفرنسية بتلك المطالب. للتفاصيل ينظر : بشارة خليل الخوري , حقائق لبنانية من 21 من ايلول 1943 الى 31 من كانون الاول 1946, (بيروت : منشورات اوراق لبنانية) , ص ص 20-23 .

*13) على اثر الانتخابات النيابية في 31 تموز 1943 انتخب شكري القوتلي رئيسا للجمهورية السورية واحرزت قوائم الكتلة الوطنية اكثرية ساحقة , كان يوم 17 اب 1943 فاتحة عهد جديد انتقلت فيه سوريا من طور الى طور , كان على سوريا ان تبنى هي نفسها ما تهدم من كيانها واضطراب من احوالها والتغلب على الصعوبات, وقد عهد بتأليف الوزارة الاولى الى سعد الله الجابري وقد اختاره شكري القوتلي لان فيه من صفاته ومزاياه, وتعاقب على رئاسة الوزارة خلال رئاسة القوتلي الاولى سعد الله الجابري وفارس الخوري وجميل مردم . للتفاصيل ينظر : عبد اللطيف اليونس , المصدر السابق , ص 110.

*14) كانت هذه الوحدة تهدف الى ادارة حصر التبك والتنباك واستلام كل دولة ما يتعلق بها من مصالح اخرى بشكل مستقل, وتشكيل مجلس للمصالح المشتركة من ثلاثة اعضاء من كل لبنان وسوريا له اختصاصات تشريعية , واتفقا على تعيين ممثليهم في المجلس الاعلى للمصالح المشتركة للأشراف على الخدمات التي ينبغي ان تبقى مشتركة وبعد ما حصلت لبنان على استقلالها في 22 تشرين الثاني 1943 , كان من الضروري استكمال السيادة والاستقلال وتسلم المصالح المشتركة , بما فيها المؤسسات والادارات الحكومية من الفرنسيين ,لذا تابع مجلس النواب عقد جلساته الهادفة الى تكريس الاستقلال والسيادة الكاملة من خلال تولي مسؤولية المصالح المشتركة من الفرنسيين وجعلها مصالح وطنية مشتركة بين الدولتين اللبنانية والسورية,وبعد مباحثات بين رياض الصلح وشكري القوتلي حول المصالح المشتركة التي تهم البلدين , تم الاتفاق والتنسيق بين البلدين ,واستجابت فرنسا لمطالب البلدين ببدء المفاوضات بين الجانبين,كان لهذا الاتفاق اثره الكبير في نفوس اللبنانيين والسوريين على السواء,كما اسرعت الحكومة اللبنانية بتبليغه الى مجلس النواب في 23 كانون الاول 1943 . للتفاصيل ينظر :جاسم محمد خضير الجبوري ,مجلس النواب اللبناني1943-1975,اطروحة دكتوراه,(جامعة الموصل:كلية التربية,2006),ص 157 .

*15) وقعت فرنسا وبريطانيا اتفاقا نقديا في 12 كانون الاول 1939 حددتا فيه سعر الفرنك الفرنسي بالنسبة الى الجنيه الاسترليني (جنيه واحد=6ر176فرنكا),وفي مطلع 1944 اعيد النظر بذلك الاتفاق حين خفض سعر الفرنك بنسبة 25ر13بالمئة(جنيه واحد=200 فرنك بدلا من 6ر176) كان من المفروض ان يطال ذلك التخفيض الليرتين اللبنانية والسورية المرتبطين بالفرنك الفرنسي ولتحاشي ذلك وقعت بريطانيا وفرنسا ولبنان وسوريا اتفاقا في دمشق 25 كانون الثاني 1944 نص على ان قيمة الليرتين اللبنانية والسورية تبقى على ما كانت عليه قبل التخفيض الاخير وبذلك ضمنت فرنسا قيمة العملتين اللبنانية والسورية بالنسبة للجنيه الاسترليني (جنيه واحد=83ر8 ليرات لبنانية او سورية) وتحملت الخزينة الفرنسية الخسارة الناجمة عن الفرق بين السعرين , وقد عمدت فرنسا في 26 كانون الاول 1945الى تخفيض عملتها وبنسبة مرتفعة(جنيه واحد=480 فرنكا بدلا من 200 فرنك)وقررت باريس اعادة النظر في اتفاق 25 كانون الثاني 1944 ورفع الضمانة عن الليرتين اللبنانية والسورية . للتفاصيل ينظر

DOI:10.52113/uj05/024-17/1445-1455

امانة المؤتمر الوطني وامانة الاعلام وامانة النشاطات , العلاقات اللبنانية السورية محاولة تقويمية , (انطلياس : المؤتمر الوطني اللبناني , 2001) , ص 64 .

*16) على سبيل المثال , ارتفعت مؤشرات تكلفة المعيشة ستة اضعاف , بينما ادت الضغوط التضخمية الى ارتفاع المعروض النقدي من حوالي 55 مليون ليرة لبنانية الى 400 مليون ليرة , اذ ضخت جيوش الحلفاء عشرات الملايين من الفرنكات والجنيه الاسترليني في السوق المحلي , في الوقت نفسه فان تدفق الثروة من المصادر الاجنبية يكاد يكون كاملا" لصالح البرجوازية , وكان مصحوبا بنقل داخلي للثروة من العمال والفلاحين والفقراء الى الاغنياء , بسبب الزيادة الهائلة في الاسعار كان نتيجة لأنشطة التربح من التجار والصناعيين على حد سواء , بينما كافح غالبية اللبنانيين لدفع ثمن المأكل والملبس والمأوى ادى ذلك الى خلق توترات اجتماعية واقتصادية هائلة بدأت في الظهور بقوة متزايدة مع تقدم الحرب . للتفاصيل ينظر : Dbouk Michael , Evolution and prospects of the economy of Lebanon , Master's Degree thesis , (college of management Engineering) , p 21.

*17) كان لزراعة الحبوب اهمية كبيرة في لبنان ,اذ تزرع في كل مناطق لبنان واهمها سهل البقاع وان استهلاك لبنان السنوي من الحنطة ويدخل من ضمنها المعكرونة والبرغل والطحين (157%) طنا" وانتاجه من القمح (50) طنا" فيكون بحاجة لاستيراد(107) اطنان من الخارج, وباقي الحبوب التي تزرع في لبنان هي الشعير والشوفان والسمسم والذرة والفول والماش, والقمح من اهم الحبوب التي تزرع في لبنان ,وقد بلغ محصول القمح عام 1943(63.000) طنا" وهو اكثر من المعتاد بسبب اهتمام المزارعين خلال ايام الحرب بزراعة القمح اهتماما جعلهم يقومون بتوسيع المساحة المروعة به . للتفاصيل ينظر : رئام صاحب علي , المصدر السابق , ص 113 .

*18) في النص الاصلي وردت كلمة "فول" .

*19) لا يزال التدهور الاقتصادي على حاله ان لم يزداد يوما بعد يوم مما سبب في ازدياد البطالة وتوقف في عقد الصفقات التجارية , ومستوى المعيشة لا يزال على ارتفاعه الاول وسبب ذلك يعود الى التضخم المالي الذي تجمع شيئا فشيئا اثناء الحرب وعدم استقرار النقد السوري على قاعدة ثابتة والخوف المنتشر في جميع الدوائر التجارية والاقتصادية وغيرها من تدهوره فجأة , واصرار التجار على البقاء نفس الارباح بنفس الارتفاع الذي جنوه اثناء الحرب .للتفاصيل ينظر : د. ك.و"الوحدة الوثائقية" ملفات البلاط الملكي (4809/311) , عنوان الملفة :تقرير المفوضية الملكية العراقية في لبنان 47/46/45/1944 كتاب وزارة الخارجية المرقم ش/2026 في 2/13/ 1946 المرسل الى رئاسة الديوان الملكي وموضوعه القسم الاقتصادي في لبنان , و 52 , ص 88 .

*20) شهدت المدة التي اعقبت الحرب العالمية الثانية تدهور ملحوظاً في الصناعات اللبنانية، ولاسيما صناعة الحرير تبعاً لانخفاض انتاج الحرير الطبيعي في لبنان فبعد ان ناهز انتاج الحرير الطبيعي (6.000) كغم قبل الحرب العالمية الثانية انخفض إلى (4.000) كغم عام 1946، كما اصاب صناعة السكائر تقهقراً بسبب تحكم شركة الريجي بإنتاج التبغ لجهة تصنيعه وتصريفه بالأسواق . للتفاصيل ينظر : رئام صاحب علي , المصدر السابق , ص 120 .

قائمة المصادروالمراجع

[1]) بشارة خليل الخوري , حقائق لبنانية من 21 من ايلول 1943 الى 31 من كانون الاول 1946, (بيروت : منشورات اوراق لبنانية) , ص ص 20-23 .

[2]) خالد العظم , مذكرات خالد العظم ,ط3 , (دمشق:الدار المتحدة للنشر ,1972), ص 15.

[3]) د. ك.و"الوحدة الوثائقية" ملفات البلاط الملكي (4809/311) , عنوان الملفة :تقرير المفوضية الملكية العراقية في لبنان 47/46/45/1944 كتاب وزارة الخارجية المرقم ش/2026 في 2/13/ 1946 المرسل رئاسة الديوان الملكي وموضوعه القسم الاقتصادي في لبنان , و 52 , ص 89 .

[4]) د. ك.و"الوحدة الوثائقية" ملفات البلاط الملكي (4808/311) , عنوان الملفة :تقرير المفوضية الملكية العراقية في لبنان 47/46/45/1944 كتاب وزارة الخارجية المرقم س/5627 في 4/حزيران /1945 المرسل رئاسة الديوان الملكي وموضوعه الحوادث الاخيرة في لبنان وسوريا , و 26 , ص 38 .

[5]) د. ك.و"الوحدة الوثائقية" ملفات البلاط الملكي (4808/311) , عنوان الملفة :تقرير المفوضية الملكية العراقية في لبنان 47/46/45/1944 كتاب وزارة الخارجية المرقم س/5627 في

DOI:10.52113/uj05/024-17/1445-1455

4/حزيران /1945 المرسل رئاسة الديوان الملكي وموضوعه الحوادث الاخيرة في لبنان وسوريا , و 26 , ص 38 .

[6]) د. ك.و"الوحدة الوثائقية" ملفات البلاط الملكي (4808/311) , عنوان الملفة :تقرير المفوضية الملكية العراقية في لبنان 47/46/45/1944 كتاب وزارة الخارجية المرقم س/5627 في 4/حزيران /1945 المرسل رئاسة الديوان الملكي وموضوعه الحوادث الاخيرة في لبنان وسوريا , و 26 , ص 38 .

[7]) د. ك.و"الوحدة الوثائقية" ملفات البلاط الملكي (4809/311) , عنوان الملفة :تقرير المفوضية الملكية العراقية في لبنان 47/46/45/1944 كتاب وزارة الخارجية المرقم ش/2026 في 2/13/ 1946 المرسل رئاسة الديوان الملكي وموضوعه القسم الاقتصادي في لبنان , و 52 , ص 89 .

[8])سامي الصلح , مذكرات سامي بك الصلح 1890-1959, (بيروت : منشورات مكتبة الفكر العربي , 1960) , ص72.

[9]) رئام صاحب علي , الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية في لبنان 1943-1958 , رسالة ماجستير , (الجامعة المستنصرية : كلية التربية , 2018) , ص 132 .

[10]عبد اللطيف يونس شكري القوتلي تاريخ امة في حياة رجل 1908-1958,(القاهرة: دار المعارف بمصر) , ص 113.

[11]) عبد الرحمن البيطار , تطور الوحدة السورية اللبنانية من نشوب الحرب العالمية الثانية الى ما بعد الاستقلال 1939-9050 , (دمشق : منشورات اتحاد كتاب العرب , 1998) , , ص 111.

[12]) محمد رجائي ريان , قضية استقلال لبنان 1943-1946 وموقف بريطانيا منها , (اتحاد الجامعات العربية) , (مجلة) , العدد الثاني , المجلد الرابع , 2007 , ص332 .

[13]) وائل الدبيسي, العمل المصرفي في لبنان من الوجهة القانونية,(بيروت :منشورات المكتبة العربية,2015), ص 44.

قائمة المصادر العربية المترجمة

1-Rania Al-Majni and Nariman Ammar, Consumer Behavior (Syrian Arab Republic: Syrian Virtual University Publications, 2020), p. 2.

2-Riam Sahib Ali, Economic and Social Conditions in Lebanon 1943-1958, Master's Thesis, (Al-Mustansiriya University: College of Education, 2018), p. 132.

3-Jassim Muhammad Khudair al-Jubouri, the Lebanese Parliament 1943-1975, doctoral thesis, (University of Mosul: College of Arts, 2006, p. 374.

4-Abdul Rahman Al-Bitar, The Development of Syrian-Lebanese Unity from the outbreak of World War II until after independence 1939-9050, (Damascus: Arab Writers Union Publications, 1998), p. 111.

5-Muhammad Jaber Al-Aboudi, Ahmed Al-Daouk, his economic activity and political role in Lebanon 1927-1960, (Journal), (Kufa Studies Center), Issue Sixty-Six, Volume One, 2022, p. 382.

6-Sami Al-Solh, Memoirs of Sami Bey Al-Solh 1890-1959, (Beirut: Arab Thought Library Publications, 1960), p. 72.

7-Beshara Khalil Al-Khoury, Lebanese Facts from September 21, 1943 to December 31, 1946, (Beirut: Lebanese Papers Publications), pp. 20-23.

8-Khaled Al-Azm, Memoirs of Khaled Al-Azm, 3rd edition, (Damascus: United Publishing House, 1972), p. 15;

9-Abdul Latif Younis, Shukri Al-Quwatli, A History of a Nation in the Life of a Man 1908-1958, (Cairo: Dar Al-Maaref in Egypt), p. 113.

10-Abdul Rahman Al-Biter, The Development of Syrian-Lebanese Unity from the outbreak

DOI:10.52113/uj05/024-17/1445-1455

19-Wael Al-Debisi, Banking in Lebanon from a Legal Perspective, (Beirut: Arab Library Publications, 2015), p. 44.

Economic activities of the Iraqi diplomatic mission in Beirut 1943-1947

Farah Ali Hussein

Ahmed Ibrahim Muhammad

/ Al-Muthanna University / College of Education for the Humanities

Abstract:

The study intended to shed light on the economic activities of the Iraqi diplomatic mission in Beirut 1943-1947 and how they contributed. In creating a mutual economic benefit between Iraq and Lebanon, especially since Lebanon went through difficult economic conditions during the period 1943-1947 and needed a market to sell its products, especially foodstuffs, and Iraq emerged through the opportunities provided by its diplomatic mission as the most economically harmonious Arab country with Lebanon during that period. the study .

Keywords: Loaf government, Bank of Syria Lebanon, Monetary Agreement 1944.

of World War II until after independence 1939-9050, (Damascus: Arab Writers Union Publications, 1998), p. 111.

11-Wael Al-Debisi, Banking in Lebanon from a Legal Perspective, (Beirut: Arab Library Publications, 2015), p. 44.

12-Kamal Suleiman Al-Salibi, Modern History of Lebanon, 7th edition, (Beirut: Dar Al-Nahar Publishing, 1991). p. 233.

13-Jaafar Abbas Hamidi, Political Developments in Iraq 1914-1968, (Syria: Adnan House and Library for Printing, Publishing and Distribution, 2015), p. 181.

14-Majid Kamel Abdullah Lafta Al-Rudaini, Majeed Tawfiq Arslan and his political role in Lebanon 1908-1983, Master's thesis, (Al-Mustansiriya University: College of Education, 2021), pp. 55-56.

15-Bechara Khalil Al-Khoury, Lebanese Facts from September 21, 1943 to December 31, 1946, (Beirut: Lebanese Papers Publications), pp. 20-23.

16-Jassim Muhammad Khudair al-Jubouri, Lebanese Parliament 1943-1975, doctoral thesis, (University of Mosul: College of Education, 2006), p. 157.

17-Muhammad Rajai Rayyan, The issue of Lebanon's independence 1943-1946 and Britain's position on it, (Association of Arab Universities), (magazine), issue two, volume four, 2007, p.
.332

18-Secretariat of the National Conference, the Secretariat of Information, and the Secretariat of Activities, Lebanese-Syrian Relations, an Evaluation Attempt, (Antelias: The Lebanese National Conference, 2001), p. 64.

DOI:10.52113/uj05/024-17/1445-1455